ظاهرة الإضراب العُمالي في المملكة العربية السعودية

هنالك أكثر من 3 أو 4 ملايين عامل من الدول العربية وغير العربية مقيم في المملكة العربية السعودية وبتأكيد إضراب هؤلاء يشكل مشاكل عديدة للنظام السعودي.

على هذا الصعيد أعلن البنك المركزي الاميركي مؤخراً تقريراً حول الوضع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية حيث انخفضت عائدات النفط نحو 42 في المئة، وعجز في الموازنة وصل إلى 130 مليار دولار.

وفقاً للتقرير، في حال استمرت الحكومة السعودية في نفس الاتجاه سيتم استنفاذ الاحتياط النقدي خلال السنوات الثلاث القادمة الذي وصل الان إلى 670 مليار دولار.

في نفس الموضوع كشف مصدر اخباري "العربي 21" شهدت المملكة العربية السعودية موجة من الاحتجاجات في الاسابيع الاخيرة من قبل العمال و الموظفين الذين لم يتلقوا رواتبهم منذ اكثر من ستة اشهر فضلاً عن الألاف من العمال و موظفي شركات كبرى للمقاولات الذين امتنعوا من الذهاب إلى العمل مطالبين بدفع رواتبهم.

من جهة أخرى، توقفت وزارة العمل السعودية عن تعاملها مع شركات تمديد الإقامة و إصدار تأشيرات عمل جديدة لعدم دفع حقوق العمال. لان مشاكل العمال قد تضاعفت و في حال تم انهاء فترة الإقامة فإنهم لن يستطيعوا توفير مصدر لرزقهم.